

الجزائر في : 24 أكتوبر 2014

تصريح صحفي رقم : 35 / 2014

في الوقت الذي كنا ننتظر من السيدة وزيرة التربية إيجاد حلول عملية لمشاكل قطاع التربية التي وعدت بتسويتها في اللقاءات السابقة ،
فها هي تخرج علينا بخرجات جديدة غير متوقعة ان على مستوى التعليمات أو ردودها في البرلمان ، ومن أهم هذه الخرجات ما يلي :

- إصدارها تعليمة يوم الأربعاء 2014/10/22 تقضي بالزامية النقابات تقديم طلب بـ 20 يوما كاملة قبل عقد أي اجتماع ثم انتظار أسبوع لرد وزارة التربية إن كان الاجتماع وطنيا أورد مديرية التربية إن كان الاجتماع ولائيا ، ونتعجب من هذا القرار الذي أقل ما يقال عنه أنه تضيق للحريات النقابية ، يحدث هذا في الوقت الذي كنا نتقرب فيه مزيدا من الحريات مقارنة بدول العالم التي تعرف تفتحا أكثر وشراكة أوسع ، كما نتعجب من إصدار هذه التعليمات دون استشارة النقابات في الوقت الذي تؤكد فيه السيدة الوزيرة بأن النقابات شريك اجتماعي ؟؟؟ أهذه هي الحكامة التي كثيرا ما تسوقها في خطاباتها أم هو التحكم في الرقاب ؟؟
علما بأن المادة 09 من المرسوم التنفيذي 03/10 الذي يحدد شروط الدخول إلى مؤسسات التربوية والتعليم واستعمالها وحمايتها تنص على ما يلي : " يمكن المنظمات النقابية المسجلة طبقا للتشريع المعمول به والتي تمارس نشاطها في قطاع التربية الوطنية أن تعقد اجتماعاتها في مؤسسات التربية والتعليم بعد الحصول على رخصة من مدير التربية" دون تحديد للفترة أبدا ، في حين أن قانون التجمعات العامة ألزم الأحزاب والمنظمات والجمعيات تقديم طلب بـ 08 أيام فقط قبل تنظيم وهو تجمع عام في ساحات عمومية أو في قاعات عامة ؟؟؟؟ ونحن المربون لا يحق لنا دخول المؤسسات التربوية خارج أوقات العمل لعقد اجتماعات لتدارس القضايا المهنية والاجتماعية والتربوية ؟؟؟؟؟ .

- إن السيدة الوزيرة في ردها على أسئلة البرلمانيين تؤكد بأنها ستكشف للرأي العام على شاشة التلفاز الامتيازات التي استفاد بها الأساتذة وموظفو القطاع ، فنقول لها لتعلمي بأننا مستعدون للمناظرة لتتجلى الحقيقة للرأي العام ونعتقد أن هناك مغالطات تسوق ، ولتعلمي بأننا ننتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر لأننا نحن من سيكشف ما أحدثه قانون الفتنة والعار ، إذ لا يوجد قانون خاص في العالم أو في الجزائر قبل 2008 لم يضمن الخبرة المهنية فيشترط على من أفنى حياته في التربية شروط الموظف الجديد وهو قيد الخدمة لإدماجه في الرتبة القاعدية الجديدة مما جعل الوزارة في كل مرة تنتهج الأساليب الترقيعية ؟؟؟ ولا توجد وزارة لا تعرف أسلاكها فتسقط من القانون الخاص سلكا قائما بذاته يضم خيرة المدرسين وهي لا تعلم حتى نبهناها بعد صدور القانون وتمنحه أدنى تصنيف في أسلاك التدريس وهي رتبة معلم صنف 10 وهم " المستشارون التربويون البيداغوجيون " مساعدو المفتشين في الابتدائي "؟؟؟ كما لا يوجد قانون خاص غلق آفاق الترقية لأسلاك كما حدث لمستشاري التغذية المدرسية ، والتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ، ولا يوجد قانون خاص صنف من لهم خبرة مهنية وكفاءة مهنية في تصنيف أدنى ممن تفوقوا عليهم مثلما حدث مع النظار والكلام يطول السيدة الوزيرة حينما نعدد الكوارث التي حدثت في القطاع.

- إن رد الوزارة على المباشر في قناة الأرضية والأرشيف شاهد على ذلك بأن كل الملفات حلت ومنها طب العمل والسكنات و... ولكن هذه الملفات لم تحرك قيد أنملة فهي مازالت تراوح مكانها منذ 2009؟؟؟.

- السيدة الوزيرة إن قطاعك يعرف التهابا وتأججا فإضراب موظفي المصالح الاقتصادية سيدخل أسبوعه الثامن دون أي التفتاة أو كأنه وقع في قطاع آخر. وأنت تحددين تاريخ 17 نوفمبر 2014 للتجاوز من أجل القضايا العالقة ، إنها سياسة الهروب إلى الأمام التي لا تجدي نفعا ، بل تزيد الوضع تأجيجا وتعقيدا ، ونؤكد بأن مشاكل القطاع لا تحل إلا من خلال حوار هادئ جاد ومسؤول بعيدا عن ردات الفعل والمغالطات والتصريحات الاستفزازية .

رئيس الاتحاد
الصادق دزيري

